الأمم المتحدة

A/ES-10/326–S/2006/213

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 April 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القابلة في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

صاحب السعادة،

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، شن حملتها العسكرية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في شتى أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتواصل قوات الاحتلال استعمال القوة المفرطة العشوائية الفتاكة، وهي تصيب العشرات من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، ومن بينهم نساء وأطفال، وتسبب المزيد من الضرر والدمار.

واليوم، ارتكبت وحدة سرية من قوات الاحتلال الإسرائيلي عملية إعدام أخرى خارج نطاق القانون في بلدة بيت لحم بالضفة الغربية، فقتلت رائد عبيات. وقد قامت الوحدة الإسرائيلية السرية بمطاردة عبيات على سطح بناية حيث أخذت تضربه، ثم أطلقت عليه النيران فقتلته. وأصابت قوات الاحتلال الإسرائيلي فلسطينيا آخر بجروح خطيرة، عندما أطلقت عليه طلقتين من الذخيرة الحية. وبالإضافة إلى ذلك، قبضت قوات الاحتلال الإسرائيلي على ما لا يقل عن ١٢ شخصا آخرين.

وعلاوة على ذلك، داهمت وحدة خاصة من قوات الاحتلال الإسرائيلي يوم أمس، الأحد الموافق ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، معسكر السجن الإسرائيلي في النقب، حيث يُحتجز

أكثر من ٢ ٠٠٠ سجين ومحتجز فلسطيني. وكان الغرض الوحيد لهذا الهجوم الإسرائيلي الأحدث هو ترحيل أكثر من ٢٥٠ سجينا ومحتجزا فلسطينيا ترحيلا قسريا إلى السجون المركزية في إسرائيل. ولجأت الوحدة الخاصة إلى العدوان لإرغام السجناء والمحتجزين على مغادرة خيامهم، وذلك باستعمال الغاز المسيل للدموع وإطلاق طلقات الرصاص الحية. ونتيجة لذلك، أصيب ما لا يقل عن عشرة فلسطينيين. وأدى هذا الهجوم في الواقع إلى تفاقم الحالة النفسية التعيسة بالفعل التي يواجهها السجناء والمحتجزون المرحلون، وذلك بإضافة البلبلة والخوف فيما يختص بالأماكن التي سيودعون فيها الآن. وعلاوة على ذلك، أشارت التقارير إلى أن ٢٥٠ سجينا ومحتجزا فلسطينيا آخرين في معسكر سجن النقب سيعانون المصير نفسه.

لقد قبضت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على هؤلاء السجناء والمحتجزين على نحو يمثل انتهاكا جسيما لالتزاماتها المقررة بموجب القانون الدولي، بما فيه على وجه التحديد القانون الإنساني الدولي. ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أنه وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة، المنطبقة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ”يُحتجز الأشخاص المحميون المتهمون بارتكاب جرائم في البلد المحتل، ويقضون فيه عقوبتهم إذا أدينوا ...“ (المادة ٧٦).

يُضاف إلى ذلك أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ما برحت تواصل انتهاك حقوق السجناء والمحتجزين انتهاكا جسيما ومنهجيا من جميع الجوانب تقريبا. وفي هذا السياق، لا تزال الأحوال المعيشية الداعية للأسى التي يُحتجزون فيها مثيرة للفزع. إذ لا يزال السجناء والمحتجزون الفلسطينيون يعانون من ظروف لاإنسانية، من بينها الضرب التعسفي العشوائي، والتفتيش المهين بعد التجريد من الثياب، والحبس الانفرادي لفترات مفرطة الطول، والإهمال من الناحية الطبية، وفرض القيود على حقوق الزيارة المقررة لأفراد الأسرة. وما سلف ذكره من معاملة للسجناء والمحتجزين الفلسطينيين، ومن أحوالهم، يمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن قانون حقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ومثل هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية الجارية، بما فيها إدامة عمليات الإعدام خارج نطاق القانون واستمرار انتهاك حقوق الإنسان المقررة للشعب الفلسطيني، بما فيه الفلسطينيون المحتجزون في السجون الإسرائيلية، تشكل انتهاكات خطيرة وخروقا جسيمة للقانون الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة. ولا بد أن يستمر المجتمع الدولي في العمل على

وضع حد لجميع الأعمال الإسرائيلية المرتكَبة بحق الشعب الفلسطيني، وأن يكفل امتثال إسرائيل للقانون الدولي ولالتزاماتها المقررة بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال.

وهذه الرسالة نوجهها إليكم على سبيل المتابعة لرسائلنا الـ ٢٣٦ السابقة الموجهة إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ (A/ES-10/XXX-S/2006/XX) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٠. وفيما يختص بكل هذا الذي ارتكب بحق الشعب الفلسطيني – من جرائم حرب وإرهاب صادر عن الدولة وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان – يجب أن تحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وبناء على ذلك، وعلى سبيل متابعة الرسائل السالفة الذكر، فإنه من دواعي أسفي الشديد أن أبلغكم أنه منذ رسالتنا الأخيرة الموجهة إليكم قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما لا يقل عن أربعة فلسطينيين آخرين، وبذلك ارتفع عدد الشهداء الذين قتلوا منذ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٠ إلى ٣ ٧٩٧ شهيدا. (وترد في مرفق هذه الرسالة أسماء الشهداء الذين تم التعرف عليهم.)

وسيكون من دواعي امتناني أن تتخذوا الترتيبات اللازمة لتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن ومن وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

وتقبلوا يا صاحب السعادة أسمى آيات التقدير.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير،
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أسماء الشهداء الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية*

(الخميس، ٢٣ آذار/مارس إلى الاثنين ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)

الخميس، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦

١ - محمد عياد

٢ - سفيان أبو غرابة

الاثنين، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦

١ - أسامة أبو عياد

الاثنين، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

١ - رائد عبيات

* وصل العدد الإجمالي للشهداء الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣ ٧٩٧ شهيدا.